

الموقف من الكولونيالية في علم الاجتماع الاسرائيلي

أوري رام

نشوء النظرة الجديدة

أصبح النظر إلى المجتمع الإسرائيلي باعتباره نوعا من المجتمعات الكولونيالية - الاستيطانية عماد الفكر الفلسطيني والعربي، ومنه تفتش في الدوائر الراديكالية الغربية في أواخر الستينات وأوائل السبعينات، بفضل الحساسية الجديدة تجاه العالم الثالث، وما يتصل بمرحلة ما بعد الكولونيالية من موضوعات. وكان من بين المطبوعات التي نشرت ذلك الموقف على نطاق واسع، مقالة مطوَّلة نشرها بين دفتي كتاب الباحث الماركسي الفرنسي مكسيم رودنسون بعنوان: إسرائيل: دولة استعمار استيطاني. وكان جوهر الموقف كما يلي:

يمثل خلق دولة إسرائيل على تراب فلسطين تنويعا لعملية تنسجم تمام الانسجام مع حركة التوسع الأوروبي - الأميركي الكبرى في القرنين التاسع عشر والعشرين، التي استهدفت إما توطين سكان جدد وسط شعوب أخرى أو السيطرة عليها سياسيا واقتصاديا.

وتضيف المقالة بأن نتائج تلك العملية قد تحددت على يد منطقتين تاريخيتين. فلم يكن في إرادة خلق دولة يهودية صافية، أو ذات أغلبية يهودية في فلسطين العربية في القرن العشرين سوى ما يقود إلى وضعية كولونيالية وإلى تبلور ذهنية عنصرية (مسألة عادية تماما من ناحية سوسيولوجية) وإلى

مجابهاات عسكرية في نهاية المطاف I.

ومن الأمثلة الأخرى على تداول موقف كهذا في ذلك الوقت سلسلة مقالات مأخوذة عن الاجتماع السنوي لجمعية خريجي الجامعات الأميركية العرب، وهي منشورة عام 1974 بعنوان "أنظمة استيطانية في أفريقيا والعالم العربي". وتتمثل الفكرة السائدة في المقالات، كما وصفها محررو الكتاب، في نزوع الأنظمة الاستيطانية إلى المحصرية، والاستغلال، والقمع والعنصرية. ويصدق هذا الأمر، كما يقول المحررون "على نظام البيض في جنوب أفريقيا، كما يصدق على النظام الإسرائيلي في فلسطين، والنظام الفرنسي السابق في الجزائر، وكذلك النظام البرتغالي الحالي في أنغولا وموزمبيق II." تلك هي الروح الدافعة نحو قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة عام 1974، الذي أدان الصهيونية "كنوع من العنصرية III".

أما في إسرائيل، فإن وصف الصهيونية كحركة كولونiale يعتبر، عادة، نوعاً من التشويه، حيث ينطوي النظر إلى إسرائيل كمجتمع كولونالي على اعتراف ضمني بأن اليهود احتلوا وسلبوا أرضاً مأهولة واستغلوا أو طردوا السكان الأصليين، وفي هذا ما يتنافى مع صميم الصورة الذاتية التي رسمها الصهاينة عن الصهيونية باعتبارها حركة شعب بلا أرض يعود إلى أرض بلا شعب IV. كما يعتبر منقراً في نظر اليسار الصهيوني في إسرائيل، الذي جرى العرف لديه على الكلام عن التحرر الذاتي وخالص أرض خراب بواسطة الكدح، وهو منفر بالقدر نفسه في نظر اليمين الإسرائيلي القائل بأن "أرض إسرائيل كلها" ملك للشعب اليهودي، وهي ملكية لا تقبل الدحض بحكم "الحقوق التاريخية" والوعد الإلهي.

لذلك، يعتبر نشوء المنظور الكولونالي في علم الاجتماع الإسرائيلي من الرواسب المتأخرة لما حدث بعد حرب الأيام الستة. فقد ألت الظروف الجديدة في إسرائيل بعد 1967، خاصة المحاولات الإسرائيلية لخلق "قائع على الأرض" في المناطق المحتلة، الضوء بأثر رجعي على العملية التاريخية لبناء الشعب الإسرائيلي، وتشكيل الدولة، بطريقة تصويرية لم يكن لها مثيل من قبل.

ففي هذا السياق، أسفرت الأنشطة الاستيطانية لحركة غوش إيمونيم القومية المتدينة، من حيث لا تشاء بالطبع، عن ظهور أكثر الاتجاهات راديكالية في علم الاجتماع الإسرائيلي. بدأت مبادرة الاستيطان على الفور بعد حرب الأيام الستة مع دخول جماعة من المتدينين المتعصبين إلى الخليل، ومع قرار حكومة العمل بإنشاء مدينة يهودية، هي كريات أربع، على مشارف الخليل. ومنذ ذلك الوقت، أنشأت إسرائيل في المناطق المحتلة ما يزيد عن مائة مستوطنة، يقطنها ما يزيد عن مائة ألف مستوطن.

تختلف حركة الاستيطان الإسرائيلية الجديدة (بعد 1967) عن القديمة (حتى 1948 عام قيام إسرائيل) في جانبين هاميين: فالحركة الجديدة تدعمها قوة إكراه قوية (الحكومة الإسرائيلية والجيش) ويتسم خطابها الباحث عن الشرعية بالصبغة الدينية (وليس الاشتراكية [كما كانت القديمة]). ومع ذلك، رغم الفرق بينهما، من الواضح أن الحركة الجديدة تعتنق أخلاقيات المستوطنين الرواد من الحركة العمالية، التي شكّلت النخبة السياسية الإسرائيلية حتى "الانقلاب" السياسي عام 1977، عندما فاز الجناح اليميني، الليكود، في الانتخابات.

هذا التشابه محرج في الواقع لمنظري الحركة العمالية حد دفعهم إلى الإسراع في خلق تمايز بين استيطانهم (hityashvut) واستيطان غوش إيمونيم (hitnachlut) التعبير التوراتي لوصف المستوطنين- الفاتحين لأرض كنعان في الأزمنة الغابرة.

وبما أن المشكلة الفلسطينية اكتسبت منذ عام 1967 قدرا كبيرا من البروز، لم يعد من الممكن تجاهلها أكثر مما ينبغي. فقد أرغم احتلال المناطق إسرائيل على المواجهة وجها لوجه مع كتلة سكانية فلسطينية ضخمة ومعبأة، وأسفرت أنشطة منظمة التحرير الفلسطينية عن تحويلها وتحويل مطالبها إلى أمر معترف به على نطاق العالم. ونالت في وقت قصير تضامن العالم الثالث، كما كسبت - مع مرور الوقت- تأييدا أكثر تحفظا نوعا ما من جانب الدول الغربية والأمم المتحدة. وكان الغزو الإسرائيلي للبنان عام 1982، أول حرب تشن مباشرة ضد الفلسطينيين (وليس ضد دولة عربية). وبالقدر نفسه، كانت المقاومة الفلسطينية المندلعة عام 1987، الانتفاضة، أول تعبئة شعبية فلسطينية ضد إسرائيل منذ الأربعينات. ولم يكن في مقدور الإسرائيليين النجاة من تأثيرات مجابهة تزداد حدة، كما أصبح وعي الإسرائيليين بوتيرة متصاعدة عرضة لما يثيره الصراع القومي من أصداء محتملة في المجتمع الإسرائيلي نفسه. لم تجد فكرة إسرائيل باعتبارها مجتمعا كولونيايا أصداء داخل إسرائيل اليهودية إلا في الستينات، وفي أوساط جماعات هامشية من المثقفين فقط، مثل جماعتي ماتسبن وايتغار. وقد جسد جدول الأعمال الذي وضعته جماعة ماتسبن لنفسها أول تعبير عن النظر إلى المجتمع اليهودي الإسرائيلي من منظور كولونيالي صريح. كانت ماتسبن جماعة منشقة عن الحزب الشيوعي الإسرائيلي، تشكلت في عام 1962 على يد جماعة من الشبان الراديكاليين المنشقين عن الحزب، الذين التحقوا في وقت لاحق بالأمية الرابعة التروتسكية. رصد مفهوم ماتسبن عن إسرائيل في صيغة بدائية المقومات الأساسية لتحليل الكولونيالية. وكانت النقاط المبدئية في هذا المفهوم كما يلي:

تمثل إسرائيل حالة فريدة للمجتمع الكولونيالي - الاستيطاني والرأسمالي. ورغم أن استعمار فلسطين تم بطريقة غير مألوفة، فلم يتم على يد دولة استعمارية، بل قامت به حركة قومية، إلا أن الحركة تحالفت مع القوى الإمبريالية ضد القوى التقدمية في المنطقة.

يلقي المشروع الكولونيالي في السياسة الإسرائيلية بظله على أية اهتمامات أخرى، بما فيها الاهتمامات الطبقية، لذلك فالمهمة الحقيقية لحركة العمل الإسرائيلية ليست حماية العمال، أو تحقيق الاشتراكية، بل هي « تنظيم العمالة اليهودية من أجل القضية الصهيونية ». الاقتصاد الإسرائيلي فريد من نوعه، إذ لا يعتمد على اقتصاد الفائدة أو تراكم الدين، بل على تحويلات أحادية الجانب لرأس المال. وهذا يمكن البيروقراطية الإسرائيلية الحاكمة من الحفاظ على مؤسسة عسكرية ضخمة، وفي الوقت نفسه ضمان مستوى معقول من العيش للمواطنين. بالمعنى الثقافي والمؤسستي فإن إسرائيل من ناحية جوهرية عنصرية وقمعية بحكم طبيعتها الكولونيالية، وهي تمنح أولوية لليهود على حساب السكان الأصليين. لكن ذبول حرب 1967 هي التي استدعت الموضوعات المحجوبة تحت طبقات من علم الاجتماع والتاريخ الرسمي الإسرائيلي إلى أذهان قطاع أكبر من الإسرائيليين، وأعني طبيعة استباحة الأراضي، والعلاقة مع الفلسطينيين القاطنين في تلك الأراضي، والملابسات التي تنطوي عليها موضوعات كهذه

بالنسبة للمجتمع الإسرائيلي نفسه. شهدت هذه الفترة نوعاً من إعادة الشريط إلى الوراء بالنسبة لتاريخ سابق (ما قبل 1948) جرى حجبها عن وعي الجمهور بواسطة عملية التأريخ الرسمية الصهيونية، مما أعطى دليلاً قاسياً حول مدى صلاحية الأطروحة الكولونيالية للتطبيق.

وفي القول بأن نشوء المنظور الكولونيالي في علم الاجتماع الإسرائيلي حدث نتيجة ظروف ما بعد 1967 ما يمكن التحقق منه بواسطة أحد الممارسين البارزين له، عالم الاجتماع غيرشون شافير، الذي درّس في جامعة تل أبيب سابقاً، ويعمل في جامعة كاليفورنيا في الوقت الحالي . إذ يعترف شافير:

« كشفت ذبول حرب الأيام الستة الفجوة بين دلالة التحوّل التدريجي، والمؤكد، للمجتمع الإسرائيلي في علاقته المزوجة بالعرب الفلسطينيين الذين أصبحوا تحت الاحتلال الإسرائيلي، وغياب الفلسطينيين في الروايات التاريخية والسوسيولوجية حول التكوين المبكر للمجتمع الإسرائيلي. ورغم أن التحلي عن العادات الفكرية مسألة بطيئة دائماً، توصلتُ في نهاية المطاف إلى خلاصة مفادها أن المجتمع الإسرائيلي خلال معظم تاريخه، يمكن فهمه بصورة أفضل ليس من خلال تأويل نظريته إلى نفسه، بل في السياق الأعرض للعلاقات الفلسطينية- الإسرائيلية.»

ما زالت هذه النظرة البحثية الجديدة منبوذة في التيار الأكاديمي العام. فهي تنذر بمنح مصداقية أكاديمية لأفكار يستخدمها العرب عموماً والفلسطينيون بشكل خاص للتشكيك في شرعية إسرائيل. سنعود إلى الملابس السياسية للمنظور الكولونيالي في وقت لاحق. فالمهم الآن ملاحظة أن وجهة النظر هذه تسهّل فحص المجتمع الإسرائيلي في سياق الجيو- سياسي، وتفاعله مع المجتمع الفلسطيني. ففي حين يرى أصحاب التيار العام في علم الاجتماع إسرائيل "من الداخل" كوحدة منفصلة، يمتاز أصحاب المنظور الكولونيالي بنظرتهم المميزة إلى مجموع العلاقات القومية الثنائية العربية- الإسرائيلية باعتبارها موقعاً أفضلية ينطلقون منه لفحص المجتمع الإسرائيلي.

فعملية الاستبصار الأساسية التي يطرحها أصحاب المنظور الكولونيالي، كما يوحي اسمهم، هي النظر إلى إسرائيل كمجتمع كولونيالي، أو بشكل أكثر دقة كمجتمع استعماري استيطاني. وهذا يستدعي تحولاً كاسحاً في الإطار المفهومي والتحليلي المقارن المستخدم لتفسير إسرائيل. فبدلاً من مقارنتها بالديمقراطيات الغربية، كما يفضل أصحاب التيار العام عادة، وكما يفعل علماء الاجتماع والموظفون بشكل خاص، أو مقارنتها بالأوتوقراطيات الحزبية الشرقية كما توجي نظرة معارضة تستهدف نقد الأوليغاركية العمالية في إسرائيل { أي هيمنة حركة العمل على السلطة لفترات طويلة } تعتبر إسرائيل، حسب المنظور الكولونيالي، شبيهة بتشكيلات اجتماعية مثل الجزائر خلال الحكم الفرنسي، وكينيا وروديسيا تحت الحكم البريطاني، وعلى الأغلب. وهذا أكثر ما يحزن الليبراليين الإسرائيليين. مثل دولة الفصل العنصري في جنوب أفريقيا. وإذا تكلمنا من ناحية تاريخية، فإن فئة المستعمرات الاستيطانية تشمل، أيضاً، الفترات التكوينية في حياة أمم / دول مثل الولايات المتحدة وكندا وأستراليا ونيوزيلندا. يحتاج تعبير الاستعمار colonization مقارنة بتعبير إمبريالية imperialism ونزعة استعمارية colonialism إلى إيضاح. يقول د.ك. فيلدهاوس بأن تعبير إمبريالية يشير إلى ديناميات بناء الإمبراطورية، وتعبير نزعة استعمارية يشير إلى إخضاع مجتمع (غير أوروبي) وهي نتاج للإمبريالية.

أما تعبير استعمار فيصف الحركة والاستيطان الدائم لأشخاص ينتقلون من بلد إلى بلد آخر " حيث ينوي المهاجرون إنشاء مجتمعات تشبه بقدر الإمكان تلك التي تركوها خلفهم: وهم لا يقيمون أدنى اعتبار للسكان الأصليين الذين يجدونهم وراء البحار". ويوجز القول بأن السمة المميزة للاستعمار هي " بالتالي، خلق مجتمعات دائمة وذات خصائص أوروبية مميزة في أجزاء أخرى من العالم". رغم أن تلك المجتمعات ضمت جزءاً من السكان الأصليين، وفي حالات كثيرة، قطاعات تابعة من قوة العمل غير الأوروبية.

لذلك، تعتبر إسرائيل من زاوية المنظور الكولونيالي مجتمعا استعماريا وميالا إلى الحرب. ويدعي عالم الاجتماع غيرشون شافير بأن " الصهيونية كانت في بدايتها تنوعا من تنوعات قومية أوروبا الشرقية، أي حكومة إثنية تبحث عن دولة. ولكن في الطرف الأخير من الرحلة، يمكن رؤيتها بصورة أفضل، كنموذج متأخر للتوسع الأوروبي وراء البحار". وبالقدر نفسه، يصف عالم الاجتماع أفيشاي إيرلخ إسرائيل باعتبارها " مجتمع الحرب الدائمة". ويدعي:

تكمّن في النواة الداخلية للصراع العربي - الإسرائيلي جهود المستوطنين الصهاينة لخلق مجتمع يهودي حصري في فلسطين، ومقاومة العرب الفلسطينيين في البداية، ولاحقا مقاومة دول عربية وغيرها لهذا المشروع الاستعماري. إن العمليات الاجتماعية والقومية وبناء الدولة ترى من جانب العرب كعمليات تدمير، تشتيت وتدمير للمجتمع العربي الفلسطيني».

المقاربة الثنائية: غمات على عيون علم الاجتماع القومي

تملّص علم الاجتماع الإسرائيلي لفترة طويلة من الوقت من السياق الجيو-سياسي المحدد الذي يغلف المجتمع الإسرائيلي. يصدق هذا الأمر على العلاقات العربية - الإسرائيلية عموما، لكنه يصدق بصورة أدق على العلاقات الفلسطينية - الإسرائيلية بشكل خاص. فهذا الموقف، وليس ثمة ما يدعو إلى الدهشة، يعكس أصداً الرافض الإسرائيلي طويل الأمد للاعتراف بالوجود القومي للفلسطينيين، الذين صُنّفوا حسب المصطلح الإسرائيلي "باللاجئين العرب"، والرفض المتواصل للاعتراف بقيادتهم، منظمة التحرير الفلسطينية. فالتيار العام في علم الاجتماع يرسم ببساطة حدود المجتمع الإسرائيلي حول الوجود الإقليمي والإثني اليهودي، أو ما سماه عالم الاجتماع باروج كيمرلنغ "الفقاعة اليهودية". فالتيار العام يفترض "ثنائية" يعيش فيها مجتمعان إسرائيلي وعربي جنباً إلى جنب ولكن في حالة انفصال. وبينما يركز اهتمامه على ما يجري في المجتمع الإسرائيلي، يتجاهل علم اجتماع التيار العام بالكامل الحدود الجيو-سياسية لهذا المجتمع، ويتجاهل بشكل بالغ العمق كيفية تأثير منظومة العلاقات الدولية عليه.

ثمة تسليم واضح بالمنظور الكولونيالي - من أجل رفضه - قام به عالم الاجتماع سامي سموحه في كتاب حول المجتمع الإسرائيلي عام 1978، حيث وصف المنظور الكولونيالي باعتباره نقيضا لمنظور "بناء الدولة" الإسرائيلية، ثم شرع في رفض المنظورين. فهو يرى أن أصالة القومية اليهودية وغياب القوة الكولونيالية الداعمة من خلفها كانت ذرائع كافية لتبديد لبس الاستعمار. كما رأى أن "الصهيونية

حركة تحريرية وليست حركة كولونيالية“ رغم اعترافه في الوقت نفسه “ بأنها مصبوغة ببعض علامات الروح الاستعمارية.“

أما عالم الاجتماع شلومو سويرسكي فيشرع في مقالة ترجع إلى العام 1979 في طرح الأسس التي تقوم عليها فرضية المنظور الكولونيالي. ويرى عدم جواز دراسة المجتمع اليهودي في فلسطين قبل قيام الدولة كوحدة منفصلة، بل يجب دراسته في سياقه الكلي العام، بما في ذلك العلاقة بينه وبين الإدارة البريطانية، والعلاقة مع اليهود خارج فلسطين، والعلاقة مع المجتمع العربي المحلي. ويؤكد بأن تصنيف السكان العرب كعامل “ خارجي “ ووصف وضع ما قبل الدولة بتعبيرات “ المجتمع الثنائي “ لا يصمد أمام التدقيق التاريخي. فقد “ أقام رأس المال اليهودي صلات بين عمليات جرت لدى الجماعتين [الفلسطينية واليهودية] وكانت لعملية الوصل هذه نتائج بعيدة المدى على شكل ومحتوى ما شيدها من مؤسسات اجتماعية في هذه الفترة.“

كما وجه عالم الاجتماع أفيشاي إيرلخ دعوة منهجية لاتباع مقاربة تتمحور حول العلاقات العربية - اليهودية في مقالة عام 1987. عمل إيرلخ في كلية بوليتكنيك ميدل سكس، ويعمل موجهاً في جامعة تل أبيب حالياً، وعمل من قبل في هيئة تحرير مجلة خماسين، مجلة نشطاء ماتسبن في أوروبا. يلاحظ إيرلخ في مقالته بأن الصراع العربي - اليهودي الطويل الأمد رغم ما له من أثر واضح على تشكيل المجتمع الإسرائيلي، ما زال هامشياً في أبحاث التيار العام لعلم الاجتماع الإسرائيلي، ويكشف استعراض للكتابات المتوفرة ما يلي:

- ندرة البحث في العلاقة بين أوجه الصراع والمجالات الأساسية للبناء الاجتماعي الإسرائيلي:

بين علم الاقتصاد وتشكل الطبقات الاجتماعية، بين السياسة والثقافة والقيم وعمليات التفاعل الاجتماعي والعائلة. وهناك أبحاث أقل تعالج ما يتركه الصراع من تأثيرات على البنية الاجتماعية من وجهة نظر مجتمعية عربية، تعتمد المنهج التاريخي المقارن، أو تحاول إيجاد صلات بين ديناميات الصراع وعملية التحول الاجتماعي في إسرائيل. فلا يوجد بعد في علم الاجتماع الإسرائيلي - لأسباب لا تتعلق بتخلفه - اتجاه أو مدرسة تتخذ من الصراع وجوانبه المتعددة نقطة انطلاق لتحليل خصوصية المجتمع الإسرائيلي.

ويرى إيرلخ غياب المعالجة المنهجية والشاملة لهذه الموضوعات لدى علماء الاجتماع الإسرائيليين نتيجة للغمامة المفهومية الناجمة عن التزامهم السياسي بالحصريّة اليهودية والتصاقهم بالإجماع السياسي السائد، الذي يقوم على نزعة الفصل بين المجتمعين اليهودي والعربي. ويفضل هذه الغمامة، لم يدمج أي اتجاه في علم الاجتماع الإسرائيلي في مفهوم محدد، وبطريقة مقنعة، المكونات الثلاثة الأساسية للصراع العربي - الإسرائيلي وهي: المجتمع الإسرائيلي، المجتمع العربي، والصراع نفسه.

فقد تمكنت الاتجاهات الأساسية في علم الاجتماع الإسرائيلي من التركيز على المجتمع الإسرائيلي بينما حذفت بطريقة منافية للذوق السليم المكونات الأخرى التي يقتضيها المنظور الكولونيالي: العرب والصراع. وخلافاً لذلك، عالج تلك الاتجاهات العرب الصراع بصورة منفصلة، ولكن بلا ربط لأي منهما مع الموضوعات المجتمعية الأكبر. ويشكو إيرلخ من أن الصراع العربي - الإسرائيلي “ لم يؤخذ

كجزء ملازم للمشروع الصهيوني:“

«لا يجري تناوله كشرط أساسي حرضت عليه عملية الاستيطان نفسها، وكان عليها التكيف في سياق تطورها للرد عليه. فالصراع لا يرى كعملية تكوينية متواصلة صاغت البنية المؤسساتية والذهنية للتشكيل الاجتماعي الإسرائيلي (والمجتمع العربي الفلسطيني أيضا). ففي أفضل الأحوال، يتم النظر إلى العرب والصراع كزائدة أو ملحق لبنية داخلية لا تحتاج إلى تفسير من الخارج: زائدة يصيبها الهياج من وقت إلى آخر بحالة من الالتهاب المؤقت. وهكذا يُرى العرب والصراع كشيء خارج بنية وتبلور المجتمع الإسرائيلي.»

لم تظهر نظرة بديلة تستكشف المنظور الكولونيالي مقابل “ثنائية” التيار العام إلا مؤخرا في أوساط الأكاديميين المختصين بعلم الاجتماع. وفي ما يلي نفحص صيغتين لهذا المنظور. إحداهما عبر عنها عالم الاجتماع باروخ كيمرلنغ، وتركز على الحصول على الأرض وفرض السيطرة عليها، وكذلك على الصرح التشريعي الناجم عنها، وبالتالي يمكن وصفها بالمقاربة الفيبرية {نسبة إلى ماكس فيبر}. أما الثانية فقام بطرحها عالم الاجتماع غيرشون شافير، وفيها تركيز على علاقات الأرض وسوق العمل بين العرب واليهود، ويمكن بالتأكيد تصنيفها كمقاربة ماركسية.

الحدود والأرض: تنوع فيبري

يحجم عالم الاجتماع باروخ كيمرلنغ، من الجامعة العبرية في القدس، عن استخدام تعبير مجتمع “استعماري-استيطاني” المشحون، ويفضل بدلا منه التعبير الأكثر حيادية “مجتمع” المهاجرين-المستوطنين. ومع ذلك، ربما كان كيمرلنغ أول أكاديمي إسرائيلي مؤهل يتناول في كتاب كامل تكوين المجتمع الإسرائيلي من خلال تعبير الكولونيالية، ويستنبط مقارنة مباشرة بين استعمار أميركا وعواقبه على الأميركيين الأصليين، وبين الاستعمار الإسرائيلي وعواقبه على الفلسطينيين.

يقترح كيمرلنغ تهذيب فرضية تيرنر بتوسيع جانبها المقارن ومضمون العلاقة بين المجتمعات فيها. ويحقق هذا الأمر فيستخدم بعدين يمتازان بفاعلية مستمرة بدلا من ثابتين استخدمهما تيرنر وهما الحدود والديمقراطية (أو الفردية). لذلك، يستخدم كيمرلنغ: مقياس “الحدودية” لقياس مدى توفر الأرض الطليقة {غير المملوكة لأحد} أمام المستوطنين (الحدودية المنخفضة تساوي ندرة الأرض وتتجسد الندرة في ارتفاع أسعار الأرض) ومقياس “النظام السياسي الحاكم” الذي يتحكم بمدى إدخال أو إقصاء السكان الأصليين في أو عن المؤسسات السائدة لدى المستوطنين.

بالنسبة للولايات المتحدة، مثلا، يرى كيمرلنغ بأنها امتازت بدرجة عالية من الحدودية - أي وفرة مساحة الأرض “الطليقة”، التي نشطت بدورها الجهود الفردية التي عزاها تيرنر إلى النموذج الأميركي. وبالنسبة لإسرائيل، يحاجج كيمرلنغ بأن ظروفها مختلفة نشطت نتيجة مغايرة تماما. فالوضع السائد آنذاك كان حالة حدودية منخفضة - كانت الأرض التي يستهدفها الاستيطان مملوكة بالكامل لآخرين - لذلك، كانت المحاولة الجماعية وحدها كفيلا بالحصول عليها. هكذا، فإن الحدودية المنخفضة هي مفتاح التأثير الفريد للحدود على تشكيل المجتمع الإسرائيلي. ورغم أن الحدود كان لديها من التأثير على

النظام السياسي الإسرائيلي بقدر ما كان لديها على النظام الأميركي، إلا أن اتجاه تأثيرها كان متناقضا في الحالتين. فقد تسببت الحدودية المنخفضة في حالة إسرائيل بظهور بنى اجتماعية سائدة ذات طبيعة تعاونية (وليست فردية).

منذ نهاية العقد الأول من القرن، أخذ الجناح اليساري في المنظمة الصهيونية على عاتقه القيام بمهمة الاستيطان، وهي من المهام الجماعية المركزية، وحصل بالمقابل على نصيب الأسد من الأرض ورأس المال لتطوير المستوطنات، التي نشأت خارج نظام اليبشوف. وبناء عليه نجح اليسار في خلق مصدر للسلطة مكنه من حيازة مركز الصدارة في اليبشوف. باعتباره صاحب سلطة توزيع المصادر (رأس المال، وشهادات المهاجرين.. الخ) وسلطة القرارات السياسية، وبالتالي الاعتراف به كحامل للأهداف الجماعية المركزية.

يصف كيمرلنغ هذا الوضع بأنه "الفرضية التيرنرية بالمقلوب: تحليل لما يمكن أن يحدث في وضع لا يوجد فيه عامل الحدود". وما حدث أن الحصول على الأرض، المطلب الأساسي للاستعمار، استنفذ معظم مصادر مجتمع المستوطنين، وأصبح محور الصراع بينه وبين السكان الأصليين، وشكل صورة المجتمع الإسرائيلي الناشئ. هذا ما حدث إذا أردنا التلخيص. فبينما يمكن للحدودية العالية تفسير أخلاقيات النزعة الفردية الأميركية، فإن الحدودية المنخفضة هي ما يفسر، بالضبط، المثل الجماعية الإسرائيلية.

وقد بلور كيمرلنغ، في سعيه لتحليل نماذج ومراحل عملية الاستعمار، منظومة لأشكال السيطرة على الأرض. الفئات الأساسية في هذه المنظومة هي الحضور (الإقامة كأمر واقع) والملكية (شكل شرعي واقتصادي) والسيطرة (شكل قسري). وفي حالة حصول أشكال مختلفة من المزج بين تلك الفئات تتولد عدة نماذج للسيطرة، بداية من الغياب الفعلي للسيطرة ونهاية بنموذج السيطرة المثلثة الأبعاد، التي تعني نهاية وضع الحدودية. نظريا، كان في مقدور المستوطنين الصهاينة السيطرة على الأرض بثلاث طرق: القوة، السلطات الحكومية، والشراء. وحتى عام 1948 لم يكن في حوزتهم سوى الخيار الثالث. وبعد ذلك التاريخ استخدموا طرق القوة والغزو.

النقطة المركزية في فرضية كيمرلنغ أن الحاجة لشراء الأرض في ظروف الحدودية المنخفضة تسببت في ظهور مؤسسات وتشكل قيم صاغت بدورها صورة المجتمع الناشئ. ومن بين الطرق الكثيرة التي تم بواسطتها مأسسة نشاط الحصول على الأرض، يمكن بشكل خاص لفت الانتباه إلى الصندوق القومي اليهودي، والمستوطنات الزراعية الجماعية. أُلقيت على عاتق الصندوق القومي مهمة خاصة. كان عليه تحويل الأرض (بواسطة الشراء) من ملكية العرب إلى ملكية اليهود، للحيلولة دون عودتها إلى ملكية العرب مرة أخرى، عن طريق البيع، العمل على إخراجها من سوق الأراضي (حيث تم الحصول عليها في الأصل) والحفاظ عليها كوديعة قومية (أراضي الصندوق القومي اليهودي تؤجر ولا تباع، ولليهود فقط). وبناء عليه، كان تحويل الأرض من مواطنين عرب إلى مواطنين يهود يعني أيضا نقلها من ملكية رأسمالية إلى ملكية قومية. بكلمات أخرى، ولّد هذا النموذج الاستعماري الخاص مؤثرات تعاونية.

ولجعل عملية شراء الأرض (السيطرة القانونية) فعّالة. في سياق الظروف الاجتماعية والقومية

السائدة في فلسطين - كان من الضروري استكمال عملية الشراء باستيطان الأرض نفسها (سيطرة الأمر الواقع) وبما أن وسيلة الاعتماد على المزارع الفردية كانت في طور الإفلاس تقريبا، أصبحت جماعات العمال الجماعة الاستيطانية الوحيدة المتوفرة. وقد استغنت تلك الجماعة - إذا تحرينا الدقة - عبر ضغوط ضخمة على المؤسسات القومية لحضها على إقصاء العمال العرب، وبالتالي زعزعة أية فائدة مرجوة من المزارع الخاصة، عن منافسيها وحوّلت نفسها إلى مستوطنين محتملين، وهكذا ظهر العنصر التكميلي في استملاك الأرض - نموذج تعاوني للاستيطان. ومن الآن فصاعدا، ليس نموذج الحيازة وحسب، ولكن نموذج توزيع حصص الأرض أيضا كان ملزما بصعود المثل والبنى الاجتماعية التعاونية الإسرائيلية.

ثمة حادثة عرضية ذكرها كيمرلنغ تلقي الضوء على بصيرته التحليلية. في عام 1908 بدأ الصندوق القومي اليهودي العمل في أوّل مشروعاته في فلسطين، زراعة غابة تخليدا لذكرى ثيودور هرتسل، مؤسس الحركة الصهيونية. للقيام بهذا العمل تم استخدام عمال عرب من بلدة قريبة. وقد نظر العمال اليهود إلى هذا العمل كانتهاك لميثاق الصندوق وإهانة لذكرى هرتسل. ضغطت جماعة من العمال اليهود على الصندوق القومي لطرد العمال العرب وتشغيل اليهود بدلا منهم. أثمر الضغط: اقتلعت الشتلات التي غرسها العرب وأعيد غرسها على يد العمال اليهود الذين أكملوا زراعة الغابة. الباقي تاريخ. ومن بين 272 مستوطنة يهودية عام 1944، 193 منها كانت مقامة في أراضي الصندوق القومي، ومن تلك المستوطنات 152 تنتسب إلى حركة العمل.

ولا شك أن شراء الأرض واستيطانها في تلك الظروف أدى إلى النموذج التالي في منظومة السيطرة على الأرض، أي الإكراه ومن معانيه الأولية الدفاع الذاتي أيضا. اندمج في المستوطنات النائية والصغيرة دور العامل مع دور الناظر، وبناء عليه أضيف عنصر الدفاع القومي الجماعي إلى العنصرين الجمعيين الآخرين في عمليتي بناء الشعب وتشكيل الدولة (حيازة الأرض واستيطانها) ومنذ العشرينات بدأ اليسار الصهيوني في إعادة رسم صورته الذاتية ودوره المفترض في عملية بناء الشعب، وأخذ على عاتقه مسؤولية مشاكل الدفاع الناجمة عن الصدام بين العرب واليهود.

ومع قيام الدولة والانتصار في حرب 1948 توسّعت القاعدة الترابية لإسرائيل إلى أبعد من حدود الأرض التي حصل عليها اليهود حتى ذلك التاريخ بالشراء والاستيطان. أصبح بوسع إسرائيل في الوضع الجديد فرض السيادة على كل الأراضي ضمن حدودها، وهذا ما يدعوه كيمرلنغ "أسرلة" الأرض. في عام 1962 كانت نسبة 75 بالمائة من جميع الأراضي في إسرائيل مملوكة لسلطة تتبع الدولة، وما يقرب من 18 بالمائة مملوكة للصندوق القومي اليهودي، وبقية حوالي 7 بالمائة كانت أراضي خاصة. وثمة قانون أساسي يحظر نقل ملكية الأراضي العامة بالبيع أو وسائل أخرى.

وقد تسبب ظهور البنى المؤسساتية والاجتماعية المناسبة لحاجة الحصول والحفاظ والسيطرة على الأرض المسكونة من جانب سكان معادين في خلق آليات للتشريع كان ذات أثر حاسم على الهوية الجمعية الإسرائيلية. فقد حثت على هيمنة مكونات ثقافية تربط المستوطنين بالأرض. في هذه الظاهرة المتعددة الأوجه تم تجنيد كل وسيلة تخطر على البال: الاشتراكية اليهودية، الديانة اليهودية، ثقافة الشباب، الجغرافيا وعلم الآثار لتبرير حق اليهود في الأرض.

على سبيل الإيجاز، يفترض كيمرلنغ أن أكثر العوامل حسما في تشكيل المجتمع الإسرائيلي كانت الظروف الجيو سياسية أي العلاقات العربية- اليهودية. وبشكل أكثر تحديدا، يؤكد بأن نموذج الحصول على الأرض بواسطة صناديق قومية، والحفاظ على وجود فيها بالاستيطان الجماعي، والدفاع عنها بقوة جماعية شبه عسكرية، صاغ سيادة الجماعية الخاصة في المجتمع الإسرائيلي. أو كما يقول:

« الحاجة للحصول على الأرض وإقامة وجود فيها كانت ذات تأثير كبير على صورة مؤسسات اليشوف والى حد ما على العمليات السياسية والاجتماعية للروح الجماعية اليهودية منذ مراحلها التكوينية حتى الوقت الحاضر.. فقد أدت إلى خلق مؤسسة اجتماعية شبيهة بالمستوطنات الحدودية في أميركا الجنوبية والشمالية، وجنوب أفريقيا. لم تحدد طبيعة هذا النوع من الاستيطان لاعتبارات اقتصادية أو حاجات اجتماعية بل بسبب موقعه الجيو سياسي.»

إن دور العوامل الاقتصادية والحاجات الاجتماعية هو بالضبط الموضع الذي تفترق فيه التصورات الفيبيرية والماركسية حول الاستعمار عن بعضها.

المستعمرة والعمل: تنوع ماركسي جديد

يستخدم شافير، كما يفعل كيمرلنغ، صيغة تيرنرية معدلة للحدودية. فهو يقترح تعزيز الفرضية الأصلية بطريقتين. أولا، يضيف إليها البعد المقارن. فإن مقارنة مع جنوب أفريقيا أو استراليا مثلا تبين بسهولة أننا حتى لو قبلنا فرضية تيرنر حول تأثير الحدود، فإن هذه الفرضية لا تزودنا بتفسير كاف لتنوع النتائج المرصودة، ولذا ثمة ضرورة لاستخدام عوامل إضافية. ثانيا، يشير شافير إلى أن النظرة الأصلية لتيرنر “تجهّل الهنود” أي عدم النظر إلى السكان المحليين كعامل مؤثر في العملية، أو إلى تأثير العملية عليهم. لذلك، يرى بأن هذا الجهل يحذف أهم سمة من سمات حالة الحدودية، فالحدود “ليست خطا فاصلا بل هي أرض أو منطقة للتأويل بين مجتمعين مختلفين عن بعضهما البعض بصورة مسبقة.”

تتمثل نقطة انطلاق شافير تتمثل في نقده لاتباهين بارزين في خطاب علم الاجتماع الإسرائيلي، الوظيفية، والنخبوية، التي يدينها بثلاث تهمة: المثالية، الغائية، والحصرية اليهودية. أما البديل الذي يطرحه فهو: مادي، تاريخي، وأممي.

سيطرت على علم الاجتماع الإسرائيلي لمدة تكاد تصل إلى عقدين ونصف من الزمن، منذ الخمسينات وحتى أواسط السبعينات، المدرسة الوظيفية. كانت السمة الأساسية في تحليلها لبناء الشعب وصف مهاجري الهجرتين الثانية والثالثة (موجتان من الهجرة اليهودية إلى فلسطين 1903 - 1914 و 1919 - 1923) الذين أسسوا حركة العمل، باعتبارهم رواداً مثاليين مخلصين. يرفض شافير هذا الوصف الذي لا يرى أبدا العمال الزراعيين.. الذين يضطرون للعمل في ظروف اقتصادية صعبة أو بحثا عن مصالح اقتصادية تخصهم “ فهذه الكوابح الاقتصادية والمصالح، وليس القيم الاجتماعية، هي المحورية من وجهة نظره. التزمت مدرسة نقدية ظهرت في علم الاجتماع الإسرائيلي في أوائل السبعينات بمنطلقات سوسيولوجيا الصراع ووصفت الجماعات نفسها من المهاجرين كأوليغاركية في طور التكوين. وبينما

يشني شافير على الفرضيات الأساسية لهذه المدرسة بالنسبة لدور السلطة والصراع في عمليتي بناء الشعب وتشكيل الدولة، إلا أنه ينتقد تمثيلها الضيق للسياسة كأداة لتجميع السلطة قام بها القادة والمنظمات، وليس كأداة لتمفصل المصالح الاقتصادية. فيقول:

« تهمل النظرتان (الوظيفية والصراعية) تأثير المصالح الاقتصادية وبنية الإنتاج كل بطريقتها الخاصة. فهما تنظران إلى المشاركين في عملية بناء الدولة والشعب باعتبارهم يملكون قدراً أكبر من الحرية في تنفيذ مخططاتهم الحقيقية بدلا من دراسة الظروف الاقتصادية التي عملوا في ظلها ».

تخطئ النظرتان الوظيفية والصراعية في المفهوم الغائي للهجرة الثانية، وتصيب في النظر إلى هذه الهجرة باعتبارها حاسمة، تخطئ في النظر إليها بصورة استرجاعية بداية من وضعها النخبوي وليس النظر إلى أصل نجاحها. وهذا يؤدي إلى خطأ شائع آخر: تجاهل الفلسطينيين؛ أي النظر إلى الجماعة اليهودية كعملية يهودية داخلية، واستخدام مفهوم “ثنائي” لوجود منفصل للمجتمعين في فلسطين. أما المهمة التي يأخذها شافير على عاتقه فهي تقديم تفسير يصف عمليتي بناء الشعب والدولة التي قام بها المستوطنون اليهود في فلسطين نتيجة لاستراتيجيات مادية استخدموها في ظروف استعمار بلد كان مأهولا بالسكان. النظر إلى النخبة العمالية قبل أن تكون نخبة، والنظر إلى عملية الاستعمار قبل وجود مجتمع يهودي منفصل. لذلك يقترح شافير انتقالاً مرحلياً وموضوعياً: تركيز على استراتيجيات تشغيل العمال اليهود في فترة الهجرة الأولى، أصل العملية كلها.

تتحرك المجتمعات الكولونيالية - الاستيطانية بفضل الحاجة للحصول على الأرض واستيطانها. هذا يشكل الشروط المسبقة لمواصلة الحياة في المنطقة الجديدة التي تستهدفها. وتصاغ الطرق المستخدمة من جانبهم في تحقيق هذه الأهداف - أنظمة “حصّة الأرض” التي حصلوا عليها - من مزاجية ثلاثة تنوعات: نسبة ديمغرافية بين المستوطنين والسكان الأصليين: الاحتمالات الاقتصادية للبيئة التي يتواجدون فيها، ومدى سلطة القسر التي يملكها المستوطنون. حاجة ملازمة أخرى للمجتمعات الاستيطانية هي قوة عمل كبيرة غير ماهرة لاستخدامها في الأراضي التي حصلوا عليها حديثاً. لتحقيق هذه الحاجة هناك فإن ثلاثة أنظمة تصبح ممكنة للعمل (تناسب ثلاثة أنواع من المستعمرات) ١- دمج السكان المحليين (مستعمرات مختلطة) ٢- “استيراد” أو استعباد عمال أو التعاقد معهم بعقود مجحفة (مستعمرات المزارع) ٣- قوة عمل تتكون من مستوطنين بيض فقراء (مستعمرات نقية).

في تحليل تبلور أساليب العمل الإسرائيلية المبكرة، يزوج شافير بين تحليل الوضع الشرعي الفيبري والتحليل الطبقي الماركسي. يأخذ عن فرانك باركن مفهوم “الانغلاق الاجتماعي” لوصف الدينامية الأساسية للتراتبية ليس كمنافسة حرة (وظيفية) أو صراع طبقي (ماركسية) ولكن كدفع للعوائد إلى حدها الأقصى “بواسطة جعل الوصول إلى المصادر والفرص حكراً على دائرة ضيقة من المؤهلين”. يفسر هذا المفهوم الصراع بين الطبقات والصراع داخل الطبقة نفسها الذي ينطوي على تقسيمات ثقافية - عرقية. أما مفهوم إدنا بوناك فإنه “سوق العمل المشطور” يحدد ظروف “إغلاقات” من هذا النوع فيصلها بقوى مساومة مختلفة واستراتيجيات ممارسة في سوق للعمل يتكون من جماعات مختلفة - عادة عرقية (وبين الرجال والنساء) - في امتلاك مصادر معينة (مهارات وتجربة نقابية .. الخ) .

يستخدم شافير هذه المفاهيم - منظومة حصص الأرض ومنظومة العمل المغلق في الإطار الكولونيالي - لصياغة فرضية نافذة حول العملية الأصلية لعمليتي بناء الدولة والشعب الإسرائيليين. المبرر الاجتماعي - الاقتصادي كما يلي:

في عملية كولونيالية تقليدية توجد ثلاثة قطاعات اجتماعية تخلق علاقات مثلثة الأضلاع - مستوطنون رأسماليون، مستوطنون غير رأسماليين (عمال) وسكان محليون أو قوة عمل مستوردة . وبما أن رأس المال يميل إلى تشغيل عمالة أرخص (قوة عمل من غير المستوطنين) يشعر العمال الذين يتقاضون مرتبات أعلى (المستوطنون) بخطر الإزاحة. وبدلاً من خوض كفاح ضد الرأسمالي لحماية أنفسهم (الذي يبدو خصماً أقوى في نظرهم) يقررون إبعاد العمال الأقل أجراً من السوق - وهذه نقطة أساسية في محاججة شافير - يصوغون كفاحهم الاقتصادي في تعبيرات عرقية أو قومية.

ومن أجل القيام بهذا التحول من التعبيرات الطبقيّة إلى التعبيرات القومية بنجاح يجب أن تكون هناك ممارسة إغلاق (فوق اقتصادية) سابقة . يمارس هذا الإقصاء المسبق من جانب الرأسماليين، الذين يبنون من البداية قطاعاً من العمال مقصي عن فرص متكافئة في الحقوق والموارد. ومن هنا فإن الإغلاق الذاتي الذي يمارسه المستوطن - العامل رد (إغلاق ثانوي) على الانشطار الأول في سوق العمل الذي سببه الإغلاق الرأسمالي . والآن - وهذه هي النقطة الرئيسية الثانية - لإدارة إغلاقهم الخاص يتطلب العمال الأعلى أجراً تدخل الدولة لصالحهم، ليتغلبوا على الرأسماليين (وأيضاً لتقديم معونات لعمل الأجر الأعلى حتى يبقى المنتج بأسعار تنافسية) ولتأمين ذلك يختارون أيديولوجيات تعاونية.

لقد دعوى شافير التاريخية كما يلي: مال المستوطنون الرأسماليون اليهود في فلسطين إلى تشغيل قوة العمل العربية لأنها أقل أجراً. وقد صمم العمال اليهود، في سبيل الحفاظ على ما يشبه مستوى الحياة الأوروبية، على إحباط تشغيل منافسيهم فعملوا على استبعادهم من سوق العمل باستخدام حجج قومية . لذلك، شرعوا في الكفاح من أجل " غزو العمل " أو من أجل " العمل العبري . " وكان أحد التكتيكات التي لجأ إليها المستوطنون الرأسماليون رداً عليهم كان استيراد عمالة يهودية رخيصة من أحد البلدان العربية - اليمن . ثبت نجاح هذا التكتيك جزئياً فقط. وفي نهاية المطاف بلور العمال استراتيجية أخرى " غزو الأرض " أي المستوطنات التعاونية على أراض قومية، التي ستصبح العمود الفقري لعملية بناء الشعب وتشكيل الدولة الإسرائيلية.

يتميز شافير بصورة أكثر تحديداً، في فترة العقود الثلاثة التي يحللها، من ثمانينات القرن التاسع عشر إلى العشرية الأولى في القرن العشرين، ست منظومات جوهرية للأرض والعمل جرى تجربتها من جانب المستوطنين اليهود حتى العثور على الصيغة الناجحة:

المرحلة الأولى: بدأت مع وصول مهاجري الهجرة الأولى (من حركة أحباء صهيون، يهود من أوروبا الشرقية) عام 1882. أقام المهاجرون المستوطنات الزراعية اليهودية الأولى، والموشافات { قرى تعاونية } (ريشون لتسيون، زخرون يعقوب.. الخ) وخلقوا شريحة فلاحين تملك مزارع صغيرة . ومع ذلك، تدهورت المزارع اقتصادياً بعد وقت قصير، ووضعت تحت رعاية البارون الفرنسي - اليهودي روتشلد.

المرحلة الثانية: تحولت الموشافات - تحت رعاية البارون - إلى مزارع نموذجية تشبه مستعمرات المزارع،

تعتمد على تشغيل قوة عمل عربية موسمية، كبيرة الحجم، وغير ماهرة. المرحلة الثالثة: أصبح نظام البارون، مع حلول عام 1900 غير قابل للعيش من ناحية مالية. فوضعت الموشافات مرة أخرى تحت رعاية جديدة. تحت رعاية الجمعية الاستعمارية اليهودية هذه المرة. وقد أوشكت سياسة اقتصادية قاسية اتبعتها الجمعية في سياق إصلاحاتها الاقتصادية على إزاحة قوة العمل اليهودية برمتها تقريباً.

المرحلة الرابعة: بدأت هذه المرحلة في عام 1903 في مستهل الهجرة الثانية - حيث دخلت قوة يهودية معدمة إلى سوق العمل - وقد اتسمت هذه المرحلة القصيرة بمحاولة قام بها العمال اليهود لمنافسة العمال العرب الفلسطينيين، من خلال خفض مستواهم المعيشي { أي اليهود }.

المرحلة الخامسة: بدأت هذه المرحلة عام 1905 بشن كفاح قام به عمال الهجرة الثانية " لاحتلال العمل " - وهذا معناه الحفاظ على مستوى أجور أعلى بإقضاء العمال العرب الفلسطينيين عن سوق العمل الخاص بالموشافات اليهودية . وتمثل أحد الحلول التي قام بها أصحاب المزارع اليهود في محاولة "استيراد" عمال يهود من اليمن، توقعوا تشغيلهم بأجور تساوي " أجور العرب."

المرحلة السادسة: بدأت هذه المرحلة في عام 1909 ، وتحددت بفعلها مستقبل حركة العمال. ففي هذه الفترة ظهر مفهوم جديد دمج بين حلين لمسائل الأرض والعمل في الاستعمار الصهيوني : فكرة المستوطنة التعاونية. لتحقيق هذه الفكرة خلقوا مزيجاً غريباً من العامل والفلاح - للتحوّل من مالك أرض بلا سلطة عمل وقوة عمل بلا أرض - تمثل المزيج في " المستوطنة العاملة ." وقد شكّلت هذه الفترة الصيغة الإسرائيلية المميزة لبناء الدولة والشعب: هوية قومية جماعية تتمركز حول حركة عمل اشكنازية (يهود من اصل أوروبي) ، تستبعد العرب، وتشمل اليهود الشرقيين (يهود من أصل شرقي) ولكن في مرتبة أدنى من الاشكناز.

بهذه الطريقة راح المجتمع اليهودي في الهجرتين الأولى والثانية بين خيارين للقومية الكولونيالية، والرأسمالية الجماعية:

قامت المراحل الأولى في حياة الهجرتين الأولى والثانية بالترتيب على تقليد الطرق الزراعية العربية، ومستوى الحياة لدى العرب. وتم التخلي عن محاولات كهذه في الحالتين، خلال أشهر. وفي حين عزز الخلل في خطة الهجرة الأولى الأصلية عملية التحوّل إلى نظام مستعمرة المزرعة الرأسمالية المتطلعة إلى السوق العالمية، كثّف إخفاق الاستراتيجية الأولى للهجرة الثاني من مكانة البعد القومي بين أهدافها. كانت الفكرة الدافعة لشعار " احتلال العمل " بسيطة: إذا لم يتمكن العمال من الحصول على شغل مناسب وملامم لاحتياجاتهم في المزارع اليهودية، فعليهم تشغيل أنفسهم - أي أن يتحولوا إلى زراعة جماعية مستقلة ذاتياً - وكي يتمكنوا من تحقيق هذا الغرض، عليهم الحصول على الأرض، وذلك يعني في ظل الظروف السائدة شراء الأرض. لكن الموارد المالية المطلوبة لهذا الأمر أكبر من طاقاتهم. وقد جاءت المنظمة الصهيونية العالمية لتمد لهم يد العون، نتيجة إدراكها بأن الملكيات الصغيرة الخاصة لا تستطيع جذب هجرة يهودية واسعة النطاق، وتزويدها بما تحتاج من وسائل العيش . وفي هذا الصدد اكتشف الطرفان مصلحة مشتركة وعقدا صفقة بينهما: تقدم المنظمة الصهيونية العالمية الأرض، فيسكنها

العمال ويشغلون فيها. وبهذه الطريقة تم التحايل على قوى السوق. ومن هنا، تطورت أهم سمات الاشتراكية الصهيونية كرد مباشر على عراقيل ديمغرافية وأخرى تتصل بالأرض. نشأت تلك العراقيل من وجود سكان أصليين في فلسطين يملكون الأرض، كما نجمت عن افتقار الجانب اليهودي لقوة الإكراه. لذلك، يمكن العثور، استناداً إلى المنظور الكولونيالي، على تفسير دقيق للطبيعة الانفصالية التي وسمت التطور القومي اليهودي، والدور القيادي لحركة العمل في عملية بناء الشعب، ودمج اليهود الشرقيين في الإطار القومي، وإن يكن في مرتبة أدنى. وإذا أردنا إيجاز أفكار شافير، فهو يعتقد بأن المؤسسات الاستيطانية اليهودية لم تستطع الاعتماد على حركية سوق العمل لتحويل فلسطين إلى مستعمرة نقية، بسبب ضعف مؤسسات الاستيطان (عدم وجود قوة كبرى وراءهم) وبسبب الظروف الاجتماعية المتطورة نسبياً في فلسطين (ضرورة شراء الأرض بالمال وكون العمال فلاحين مقيمين { أي يعيشون في حالة استقرار، والإشارة هنا إلى العمال الفلسطينيين}). لذلك، كان عليهم التحايل على قوى السوق وإنشاء ما أسماه "ظروف الدفيئة" أي خلق بيئة ذات حماية مضاعفة لصد القوى التنافسية للسوق: أولاً، إخراج الأرض بمجرد الشراء من السوق وتأميمها، وثانياً، منح الأرض للعمال بصفة جماعية، مما يعني تحريرهم من بيع قوة عملهم في السوق. لقد قام الاستعمار الصهيوني على دعامتين: الذراع القومية تشتري الأرض، والذراع الاشتراكية تكدح فيها.

ومن الأمثلة التي تنطوي على ملاسبات بعيدة المدى في هذا التحليل، وصف شافير لأهمية ومنشأ الكيبوتس، المؤسسة الأكثر إسرائيلية من بين جميع المؤسسات الاجتماعية. وفي هذا الصدد يطرح بفكرتين بارزتين في تحليل الاتجاه العام (وأسطورة العمل): أن الكيبوتس يمثل مهارة الهجرة الثانية في ابتكار المؤسسات ويجسد المثل الاشتراكية الصهيونية. فيؤكد بأن المستوطنة التعاونية لم تكن من بنات أفكار الأحزاب السياسية العمالية (بل لقد اعترض عليها بعض قادة الأحزاب) بل كانت "وسيلة غير منتظرة ونتيجة للاستعمار اليهودي". فما أن أدركت الحركة الصهيونية بأن فلسطين لن تتمكن من جذب ما يكفي من الاستثمارات الخاصة أو المستوطنين الرأسماليين حتى صممت على استخدام العمال الزراعيين كوسيلة للاستعمار. وقام العمال من جانبهم، بدلاً من تحقيق خطة طوباوية اشتراكية، بتجسيد نموذج "المستوطنة الصافية"، أي استعمار لا يعتمد على قوة عمل من السكان الأصليين. وفي هذا المعنى، لم يكن العنصر الاشتراكي في أيديولوجيا الكيبوتس سوى مجرد تشريع بأثر رجعي للاستراتيجية الأصلية، استراتيجية "المستعمرة الصافية". ورغم أن تجارب الكيبوتس الأولى بدأت حوالي العام 1905، لم يجر تفسير "التعاونية البدائية" كنوع من الجماعية المتأصلة أيديولوجياً إلا بأثر رجعي. فقد أصبح الكيبوتس علامة الاستعمار بسبب نجاحه في الالتفاف على خطر التنافس مع العمال الفلسطينيين في سوق العمل، وبسبب وظيفته في تحقيق الملكية القومية للأرض. كما قدّم لأعضائه مستوى للعيش مرتفعاً (نسبياً) إلى جانب درجة من التجانس الثقافي، وأتاح المجال لعقلنة استخدام الموارد الاقتصادية، وتعزيز جانب الولاء للقضية القومية. باختصار، يبدو أن نجاح المستوطنة التعاونية لا يدل في نظر شافير على جاذبيتها كبديل للنموذج الاجتماعي، بل على وظيفتها كمرآة لمشروع الاستعمار القومي.

حالة العمال اليمينيين، مثال آخر يتسم بملاسات بعيدة المدى في تحليل شافير، حيث يؤكد بأن وضعية جماعة المهاجرين اليمينيين الصغيرة في سوق عمل اليشوف فضحت بصورة مبكرة مستقبل العلاقات العرقية والطبقية في إسرائيل. فلم يتم جلب اليمينيين، كما يرى، كتعبير عن التزام اليشوف بالصهيونية، بل كمحاولة من جانب أصحاب العمل (أصحاب المزارع) لتخفيض الأجور المدفوعة للعمال اليهود إلى مستوى يقترب أكثر من الأجور المدفوعة للعمال المحليين من العرب. فهذا هو التفسير النهائي لدونية وضع اليمينيين، وفي وقت لاحق بقية المهاجرين الشرقيين في السلم الاجتماعي الإسرائيلي، فليس لهذا الوضع صلة قوية بالفروقات الثقافية، أو أية فروقات "أصلية" أخرى (وقد جرى اعتبارها في علم اجتماع الاتجاه العام مسؤولة عن "الفجوة العرقية").

يدعم شافير هذا الجدال بالقول أن أكثر الصراعات الاجتماعية حدة في الفترة التي درسها كان فقط بين جماعتين تعتنقان ثقافة ولغة مشتركتين: بين أصحاب العمل والعمال، وهما من يهود أوروبا الشرقية الناطقين باليديشية. فالتمايزات الثقافية (أو أوجه التشابه) لا تكتسب دلالتها الحقيقية إلا في سياق العلاقات الاجتماعية، وهي تعني في نظرة، أولاً وقبل كل شيء، علاقات سوق العمل في سياق الاستعمار. وأحد العوامل التي حددت الهوية المنفصلة لليمنيين وجماعات شرقية أخرى، لم يكن خصوصية ثقافتهم (تقليدية أو سواها) بل المرتبة الثانوية المخصصة لهم في سوق العمل وسياسة التمييز الصهيونية. ومن هنا، أدى الانشقاق في سوق العمل إلى انشقاق في الحركة القومية.

إجمالاً، يقترح المنظور الكولونيالي، حسب صياغة شافير، تفسيراً مبتكراً للسمات الرئيسية للمجتمع الإسرائيلي:

منح الصراع الفلسطيني - الإسرائيلي لتلك الجوانب المحددة في المجتمع، التي يفاخر الإسرائيليون بأنها إسرائيلية نموذجية، شكلها المعروف: الهيمنة الطويلة للحركة العمالية، التماهي بين الفلاح والجندي، الأشكال التعاونية للمنظمات الاجتماعية والاقتصادية. وكذلك، المكانة الهامشية ليهود الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.

الركائز السياسية لخيار التقسيم الإقليمي

ما هو جدول الأعمال السياسي للمنظور الكولونيالي؟

فلنبدأ مجدداً من ماتسبن، ولكن لنرسم هذه المرة خطاً للتمييز بدلاً من رسم قوس للاستمرارية. لا يعتنق علماء الاجتماع، الذين طرحوا التحليل الكولونيالي في الثمانينات، آراء ماتسبن حول الحل السياسي المأمول (أو الممكن) للصراع العربي - الإسرائيلي. فماتسبن طرحت برنامجاً ثورياً من خطوتين: أولاً، تصفية الأيديولوجيا والمؤسسات الصهيونية، أي نزع صهيونية إسرائيل، وثانياً، تشكيل جبهة بروليتارية إقليمية انتقالية ضد الأنظمة الرأسمالية والإمبريالية القمعية والاستغلالية، في سبيل بناء الشرق الأوسط الاشتراكي. ورغم أن المنظور الكولونيالي يحطم، بالتأكيد، قناعات صهيونية أساسية إلا أنه لا يؤدي بالضرورة إلى الحل المقترح من جانب ماتسبن.

الاعتراف بالأصول الكولونيالية لإسرائيل لا يستتبع نزاعاً للشرعية بالجملة عن الدولة الإسرائيلية.

فما يستتبعه في الواقع يتمثل في اعتراف أخلاقي بالظلم اللاحق بالفلسطينيين، والاعتراف السياسي بحقهم في تقرير المصير. أما جوهر هذا التفكير فلا يتعدى تأييد التسوية بين مطلبين متنافسين في فلسطين/إسرائيل.

يعترف شافير من جانبه برغبة اليهود المبررة في "حالة سياسية سوية" تعني بالتعبيرات الدولية المتداولة في عالم اليوم دولة - أمة تخصهم. ويصل به الأمر إلى حد القول بأن السعي إلى السيادة وبناء الدولة لم يكن ليؤدي، في ظل الظروف التي صاحبته، إلى نتيجة تختلف بصورة جوهرية عما حدث. ومع ذلك، يقول "نحتاج للاعتراف بأن ملحمة الصهيونية، لم تكن تخلو من البعد المأساوي: خلق إسرائيل بواسطة تطويق، ولاحقا إزاحة غالبية السكان العرب من فلسطين." ويدعو إلى التخلي عن "أخلاقيات الإذانة" والتوجه نحو أهداف تاريخية من جانب الإسرائيليين والفلسطينيين، وتبني "أخلاق المسؤولية" أي النظر إلى عواقب السياسة على البشر الأحياء. لذلك يؤيد حلا يقوم على التقسيم. ورغم أن العمل الأساسي لشافير يعالج أصول الصراع العربي - الإسرائيلي، إلا أنه يختتم الكتاب بتأملات حول طبيعة سياسة الكولونيالية الإسرائيلية الجديدة. ففي مرحلة ما بعد 1967، يميز شافير ثلاث مراحل: المرحلة العسكرية مارستها حركة العمل عندما كانت في الحكم (حتى عام 1977) حيث جرى تبرير شكل معتدل من الاستعمار باعتبارها أممية. والمرحلة الدينية مارستها حركة غوش إيمونيم، كرأس حربة للمعسكر الديني - القومي، حيث جرى ضخ مبررات ميسائية راديكالية. ومرحلة اقتصادية مارستها حكومات الليكود اللاحقة، حيث جرت محاولة لجذب الشريحة الدنيا من الطبقة الوسطى الإسرائيلية نحو المناطق المحتلة بواسطة مغريات اقتصادية.

ويؤكد شافير بأن الاستعمار الإسرائيلي ربما كان وما زال يمارس بطريقتين: "الحد الأقصى من الأرض على أسس حصرية، والنتيجة المنطقية لهذه الطريقة إزاحة العرب الفلسطينيين"، وطريقة تقسيم فلسطين/إسرائيل المؤدية إلى تطورات قومية فلسطينية وإسرائيلية منفصلة. يمثل الخيار الأول برنامج اليمين الإسرائيلي، والثاني برنامج اليسار. وقد كانت الدلالة التاريخية لسيطرة حركة العمل ميلها الأساسي، من هذا المنظور، إلى تقسيم الأرض: ولأنها كانت شديدة التمسك بمطلب التشغيل اليهودي الحصري، ربما تدل في نهاية الأمر على تواضع مطلبها للتوسع الإقليمي.

يرى شافير في هذا الاعتدال شيئا ينبغي استغلاله في الوقت الحاضر من أجل التوصل إلى حل لصراع يغطي القرن العشرين. لكن التحليل يقوده إلى الاستخلاص بأن احتلال المناطق عام 1967 قطع الصلة بين الأرض والديمقراطية، وبالتالي بين الاقتصاد والاعتبارات القومية، التي حضت حركة العمل في الماضي على اختيار استراتيجية تفضل وجودا يهوديا حصريا ومستقلا على مساحة أصغر من الأرض. ففي وضع ما بعد 1967، تسهّل الدولة والقوة العسكرية إعادة تعريف مشروع الاستعمار بتعبيرات الحد الأقصى من الأرض. ويحذر من أن مقارنة كهذه تؤدي فقط إلى كارثة أخلاقية وسياسية، ويختتم كتابه بندا "للتعلم من جديد في ظروف متغيرة الدروس التي استخلصتها حركة العمل من المراحل الأولى للصراع الفلسطيني - الإسرائيلي: ضرورة مزاجية الروح الكفاحية في القضايا الأساسية مع الواقعية والاعتدال."

يتشابه موقف كيمرلنغ مع شافير إلى حد كبير. فيرى أن ما يزيد عن عقدين من الاحتلال في مناطق مدمجة عسكريا ورمزيا وعاطفيا، وحتى اقتصاديا، ولكن غير مشمولة من ناحية قانونية وسياسية خلقت تحولا عميقا في الثقافة السياسية الإسرائيلية، نقلها من التعريف المدني للهوية الجمعية المتمحورة حول الدولة إلى تعريف بدائي للهوية يتمحور على أرض إسرائيل. ففي التعريف المدني تتحدد حدود الهوية الجمعية بالتعريف الشامل للمواطنة، وهي تتحول في التعريف البدائي إلى نوع من عقلنة الانتساب {الديني أو العرقي}.

ومن نافلة القول أن الملابسات السياسية لهذا الوضع بعيدة المدى. ففي مفهوم المواطنة يرتبط الأفراد بالجماعة عبر مجموعة من القواعد القانونية، ويفترض بالجماعة أن تكون المحصلة الإجمالية للأفراد، أو أن تمثل إرادتهم الجمعية. أما في المفهوم البدائي، فيرتبط الأفراد بالجماعة بطريقة فضفاضة ويعتبرون مجرد أطراف عضوية لكيقونة روحية أكبر (الأمة، الطائفة.. الخ). يتطابق مفهوم المواطنة مع النظام البرلماني والليبرالي، بينما تتطابق الفكرة البدائية مع النظام الهالاهي (الشريعة الدينية اليهودية) القائم على الخصوصية والفاشية.

وفي تحليله للخيارات السياسية أمام إسرائيل بالنسبة للمناطق الفلسطينية، يحذر كيمرلنغ من أن ضمها أو حتى استمرار الوجود القسري فيها سيؤديان إلى طرد جماعي لسكانها. فإسرائيل لا ترغب في دمج الفلسطينيين في نظامها السياسي، ولا تستطيع الإبقاء عليهم تحت سيطرتها لفترة طويلة من الوقت كغير مواطنين. لذلك، لن تؤدي الحلول مهما كانت - ما عدا انسحاب إسرائيل من المناطق - إلا إلى محاولة لطرد الفلسطينيين بصورة جماعية. كما يتساءل كيمرلنغ بفعل التحولات التي حدثت بالفعل وتلك المتوقعة عن تحذير كتيب "هل نستطيع القول بأن الدولة - الأمة اليهودية الناشئة عام 1948 كدولة مدنية وديمقراطية تقوم على ما قامت عليه الدول والمجتمعات الغربية ما زالت قائمة؟".

الخلاصة : جدول أعمال جديد لعلم الاجتماع

طرح المنظور الكولونيالي في علم الاجتماع الإسرائيلي في أواخر الستينات من جانب انتلجنسيا منشقة على هامش اليسار . ثم عاود الظهور كمقاربة أكاديمية في أعقاب حرب 1967 ، بفضل الظهور الجلي لعمليات الاستعمار والاستيطان بعد فتح حدود عام 1948 مرة أخرى.

وقد طفت النظرة الكولونيالية إلى السطح في أوائل الثمانينات، ولم تزل بلا شرعية كاملة في الخطاب السوسيولوجي . فشافير يكتب من الخارج (رغم أنه بدأ دراساته في جامعة تل أبيب) وكيمرلنغ يكتب يحذر، بينما يكتب سويرسكي من خارج المؤسسة الأكاديمية، وتتسم الحياة الأكاديمية لإيرليخ بالتوتر . وما زال الاتجاه السائد إما تجاهل ذلك المنظور، أو إدانته . ولكن بقدر ما يزداد تأثير الصراع العربي - الإسرائيلي على المجتمع الإسرائيلي نفسه، بقدر ما ينال تحليل الفلسطينيين لإسرائيل من الاهتمام داخل المجتمع الإسرائيلي . وبقدر ما يزداد الانقسام السياسي حدة بقدر ما يخترق المنظور الكولونيالي الخطاب السوسيولوجي.

أما الدعوى الأساسية لهذا الموقف فهي القول بتمثيل إسرائيل لنوع من المجتمعات الكولونيالية -

الاستيطانية، وبالتالي يمكن مقارنتها بمجتمعات ظهرت في ظروف مماثلة، من نوع مجتمعات المستعمرات الأميركية أو جنوب أفريقيا. إن المثليين المستخدمين في هذه المقالة يستخدمان فرضية فريدريك تيرنر حول الحدود، لكنهما يغيرانها بصورة جوهرية. فاهتمام كيمرلنغ ينصب على نماذج السيطرة على الأرض وموضوعات الشرعية، أما في حالة شافير فالاهتمام من منظور ماركسي بسوق للعمل يضم أعراقا مختلفة يضاف إلى الاهتمام بالجوانب الكولونيالية وليس بجانب الحدودية.

الكشف التحليلي الرئيسي الذي يقدمه المنظور الكولونيالي أن عملية الاستعمار - اكتساب الأرض والشغل في منطقة مأهولة - والصراع القومي الناجم عنهما ترك مؤثرات تكوينية على بنية وأخلاق المجتمع الإسرائيلي، كما يفسر خصوصياته الرئيسية. وقد استخلصت التحليلات التي عرضنا لها في هذه المقالة بأن دور حركة العمل ووضعها الخاص في عمليتي تشكيل الشعب والدولة الإسرائيلية يرجع إلى منطق عملية الاستعمار نفسها وليس إلى سمات جوهرية اجتماعية أو أيديولوجية امتازت بها الحركة.

يجادل كيمرلنغ، على نحو خاص، بأن نموذج اكتساب الأرض من جانب المؤسسات القومية، وتوزيعها على تعاونيات العمال، أدى إلى سيطرة الروح الجماعية. وبالقدر نفسه، يقول شافير بأن تحويل سوق العمل إلى وحدات منفصلة عبر إقصاء منافسة العمالة العربية أدى إلى تمييز الهوية اليهودية لشعب في طور التكوين، كما أدى الدمج غير المتساوي للعمال اليمنيين في سوق العمل إلى خلق أوضاع متفاوتة نسبيا بين الجماعات العرقية المنخرطة في شعب في طور التكوين.

إن نسبة العمليات الاجتماعية التكوينية إلى منطق الاستعمار هي القاسم المشترك بين الصيغتين الفيبرية والماركسية للمنظور الكولونيالي. ومع ذلك، ثمة تعارض هام بين الصيغتين لا يجوز إهماله. يلقي تحليل شافير الماركسي ظلالة من الشك حول وجود "شعوب" متميزة (يهودية/إسرائيلية، أو عربية/فلسطينية) قبل المواجهة بينهما في ساحة محددة مشتركة (فلسطين/إسرائيل). وحسب رأيه فإن التصنيفات الاجتماعية - الاقتصادية - (من نوع مستوطن - أصحاب عمل، ومستوطن - عمال) تحظى بالأولوية على التصنيفات القومية المفترضة. فالأخيرة تعتبر نتائج لشق سوق العمل وما نجم عنه من منطق عرضنا له فيما تقدم. إذ ينظر شافير إلى التضامن القومي القائم على الثقافة المشتركة أو اللغة كجملة من الخدع المستخدمة في التناحر بين أجزاء سوق العمل. ولكن من غير الواضح إلى أي حد يمكن استخدام هذه الإيحاء، وما إذا كان شافير نفسه يطرح فرضية تاريخية - فلسفية حول معنى الهويات القومية اليهودية والإسرائيلية، أو يطرح تفسيراً لبعض خصائصها المحتملة. ومن الواضح أن الخيار الأخير هو ما يوحي به كيمرلنغ، فالإطار الفيبري المستخدم من جانبه لا يشكل وجود جماعات سياسية - ثقافية من نوع القوميات، ولا يضطر لربط وجودها بعوامل غير سياسية أو ثقافية. لذلك، يرى كأمر مفروغ منه أن المواجهة الكولونيالية وقعت بين جماعتين قوميتين متميزتين. لكن هذا الفرق وما ينطوي عليه من ملاحظات لم يخضع للتفصيل من جانب كيمرلنغ وشافير.

ورغم أن الركائز الأيديولوجية لمختلف صيغ المنظور الكولونيالي قد تتفاوت نرى أن النزعة الواضحة لعلماء الاجتماع هي الاعتراف بالحقوق اللاحقة للشعبين الفلسطيني والإسرائيلي في تقرير المصير،

وبالتالي تأييد تقسيم الأرض المتنازع عليها . ورغم نظرهم الصريحة إلى التاريخ الكولونيالي لإسرائيل ، إلا أنهم يعترفون بحق الدولة الإسرائيلية في الوجود . لذلك ، يقبلون بالحدود السائدة بين 1948- 1967 باعتبارها شرعية ، ورغم ذلك ينظرون إلى “ الجولة الثانية “ من الاستعمار بعد فتح الحدود عام 1967 ليس كتشويه لحقوق الفلسطينيين وعرقلة الحل السلمي للصراع وحسب ، ولكن كخطر يتهدد نسيج الثقافة السياسية الديمقراطية في المجتمع الإسرائيلي نفسه .

وبينما تتشكل النقطة الأساسية في أطروحة تيرنر حول التأثير الديمقراطي للحدودية على المجتمع الأميركي ، يتحول الأمر في حالة إسرائيل إلى وضع تهدد فيه الحدودية بخلق تأثير نقيض ، أي تآكل البنى الديمقراطية . أحد المؤشرات التي يدلل بها شافير هي وجود نظام قضائي للمستوطنين اليهود ، ونظام قضائي منفصل للعرب الفلسطينيين ، إلى جانب تفاوت شرير ، وإن يكن غير رسمي ، في تحقيق الأمن والنظام بين العرب واليهود . بسبب هذا الوضع قلقا يشارك فيه الإسرائيليون وعلماء الاجتماع من اليسار والوسط “ :هل في الإمكان منع الشخصية الإسرائيلية والمؤسسات وأشكال السيطرة التي حُقلت في الضفة الغربية من التسلسل منها إلى التيار العام للمجتمع الإسرائيلي ، بما يخرب مضمون ، وليس بالضرورة التعبيرات الشكلية ، للديمقراطية . “ وهي علامة سؤال تبدو اليوم كثيرة العدد .

يمكن التساؤل بشأن العديد من جوانب المنظور الكولونيالي ، وما زال العديد من فرضياته بحاجة إلى مزيد من التعميق النظري والتاريخي . وما زالت الدراسة الكاملة للنظام السياسي الإسرائيلي ، والاقتصاد ، والبنية الاجتماعية والثقافية من هذا المنظور بحاجة إلى من يكتبها . لكننا لا نستطيع التقليل من شأن ما أنجز ، فقد أعاد المنظور الكولونيالي شيئا غاب عن أنظار الأوساط الأكاديمية الإسرائيلية . الاعتبارات الجيو - سياسية والاقتصادية - السياسية . فقد أبرز المركزية الأكيدة لفكرة الحدودية الاستعمارية في عمليات بناء الدولة والشعب ، وهو تحول في “ الصورة “ يكشف على الفور صورة مختلفة للمجتمع الإسرائيلي ، تختلف عن تلك التي رسمتها مقاربات أخرى . فالتطورات التي فهمها الوظيفيون كمؤثرات لقيم الرواد ، وفهمها علماء اجتماع مدرسة الصراع كمجرد سباق على السلطة داخل النخبة اليهودية ، يعاد طرحها من المنظور الكولونيالي على اعتبار أنها خضعت بصورة حاسمة للسياق التاريخي : أي المشروع الاستعماري . أو كما يقول إيرليخ بشكل بارع :

لقد صيغت جميع جوانب المجتمع الإسرائيلي بواسطة الصراع : الاعتماد على تحويلات أحادية الجانب في الاقتصاد ، النظام السياسي وانقساماته ، الطبيعة الخاصة للدولة ، العلاقات بين الجماعات العرقية اليهودية - قيم غربية ضد قيم شرقية - وتبلور الاتجاهات المسيائية الأصولية في الديانة اليهودية . وإذا كان الأمر كذلك ، فإن المنظور الكولونيالي الذي يطرحه سويرسكي وإيرليخ وكيمرلنغ وشافير يستدعي المزيد من الجهد البحثي . سويرسكي يطرح نقدا مفهوما ، وإيرليخ يطرح برنامج بحث ، وشافير دراسة تفصيلية لفترة محددة ، وكيمرلنغ منهجية للتحليل ، ويطرح كاتب هذه الورقة تحليل النموذج . إن المنظور الكولونيالي في علم المجتمع الإسرائيلي مهمة قد بدأت في التحقق منذ وقت قصير فقط .

ترجمة: ح. خ.

الهوامش :

هذا النص مأخوذ من كتاب The Israel/ Palestine Question الذي قام إيلان بابي بتحريره . صدر الكتاب عن دار نشر 1999 (London) Routledge

- I Maxim Rodinson, Israel: a Colonial -Settler State? NY: Monad.1973,p.77
- II Ibrahim Abu-Lughod and Baha Abu Laban, eds., Settler Regimes in Africa and the Arab World. Wilmette: The Medina UP International, 1974, الصفحات لأرقام ذكر بلا .
- III زريق إيليا الفلسطيني الاجتماع عالم دراسة اطلاع سعة الفلسطيني الشعب على الاستعمار تأثير حول الدراسات أكثر
The Palestinians in Israel: a study in Internal Colonialism. London: Routledge and Kegan Paul, 1987. المنظور بالنسبة .
G.T. Abed, ed., The Palestinian Economy. London: Routledge, 1988, Ibrahim Abu Lughod, ed, The Sociology of the Palestinians. NY: St Martin's Press, 1980, and Edward Said, The Question of Palestine. NY: Vintage Books, 1979. كذلك
المنظور استخدمت أخرى إسرائيلية لمقاربات بالنسبة كذلك .
Uri Davis, A. Mack and N. Yuval-Davis, eds, Israel and the Palestinians. London: Ithaca Press, 1975 and Uri Davis, Israel: an Apartheid State. London: Zed Press, 1987.

IV تصريح على لسان إسرائيل زانغويل، كاتب يهودي بريطاني ونشط صهيوني.